الثلاثاء 01 أكتوبر 2013 العدد 1813

الثلاثاء 01 أكتوبر 2013 العدد 1813
البلاد
يومية سياسية جامعة

تنفيذًا لمبادرة العاهل... وبميزانية قدرها 50 مليون دولار

تدشين شركة البورصة العربية المشتركة القابضة في البحرين

الثلاثاء 01 أكتوبر 2013

نادر الغانم من المنامة

تنفيذا لقرار منبثق عن قمة الرياض الاقتصادية الذي جاء بمبادرة من عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حيث رحب فيها جلالته باحتضان مملكة البحرين لمشروع القطاع الخاص المتمثل في مشروع البورصة العربية المشتركة، أعلن أمس الإثنين استكمال تدشين تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة كشركة بحرينية مساهمة مقفلة، حيث ستكون الحاضنة الرئيسة لمنظومة البورصات العربية المشتركة التي تعتزم الشركة نشرها في الوطن العربي. وقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عظيم الشكر والامتنان لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على رعاية جلالته ودعمه المتواصل لهذا المشروع العربي الطموح.

وقال المؤسس ورئيس مجلس الإدارة سفر الحارثي إن استكمال إجراءات تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة ليس الخطوة النهائية، بل هي الخطوة الأولى ضمن منظومة من الأذرع التي تعتزم الشركة الأم تأسيسها في الوطن العربية انطلاقا من المركز الرئيس في مملكة البحرين. وستضم منظومة البورصة العربية المشتركة بورصات مستقلة عدة ستغطي عملياتها كامل رقعة الوطن العربي خلال ثلاث مراحل زمنية، كما ستضم مركزا للأبحاث وذلك لإعداد دراسات استرشادية تساند الحكومات العربية على وضع إستراتيجيات تنموية تعزز الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في كل دولة عربية، وتحويلها إلى فرص استثمار حقيقية يتم إدراجها ضمن البورصات العربية المشتركة؛ لجذب رأس المال اللازم لتطويرها وانضمامها إلى منظومة الاقتصاد الوطني في كل دولة على حدة.

وأضاف قائلا "ستقدم منظومة البورصات العربية المشتركة خدمات نوعية ضمن (20) قطاعا اقتصاديا متخصصا منها على سبيل المثال لا الحصر قطاع الإسكان، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والأمن الغذائي، قطاع الابتكارات والبحث العلمي، قطاع التكنولوجيا وصناعات النانو، قطاع الطاقة والبنية التحتية، قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، قطاع البناء والتطوير العقاري، قطاع الأوقاف والعمل الخيري.

وتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل لرئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، والشكر موصول للمعنيين في الوزارات ذات العلاقة، وخصوصا وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي على ما قدموه من دعم وتيسير ليس بغريب على قيادة البحرين والحكومة حيال احتضان المشاريع العربية المشتركة، معلنين عن تعيين فوزي بهزاد مستشارا عاما للشركة، متمنين له التوفيق والسداد، مضيفين، نحن على ثقة من قدرته على تسخير خبراته التراكمية الطويلة في هذا المجال؛ لخدمة هذا المشروع العربي الطموح.

وأشار الحارثي قائلا "حرص مؤسسو المشروع والقائمون عليه بأن يتميز هذا المشروع العربي الطموح بمرونة كافية تستوعب طموحات القطاع الخاص والحكومات العربية من جهة، وأن يحصد ثماره المواطن العربي أينما وجد من جهة أخرى. كما حرص القائمون على هذا المشروع أن تجد فيه الحكومات العربية خير داعم لترويج برامجها التنموية كالمدن الصناعية والاقتصادية، وأن يكون قناة لتيسير تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مشاريعها التنموية، وتعزيز منافستها على استقطاب حصة من تدفق الاستثمارات العالمية.

وذكر بالقول "ليس غريبا على البحرين هذه المبادرات الكبيرة، ومن المقرر أن يتم تحديد مقر البورصة خلال الأيام المقبلة، والعمل بالبورصة من المقرر أن يبدأ في العام المقبل 2014، وهناك ثلاث مراحل لهذا العمل، وسيتم خلالها نشر شبكة من البورصات المستقلة في البلدان العربية، وقد تم استلام عدد من الطلبات البلدان عبر الجامعة العربية تبدي رغبتها في ربطها بهذا الشبكة، وهو ما يؤكد التفاعل بين الدول العربية".

وأوضح أن الجهة الرقابية للبورصة العربية سيكون مصرف البحرين المركزي، وستعمل البورصة على تمويل المشروعات العديدة في قطاعات مختلفة تكون البلدان العربية في حاجة إليها.

وقال إن الشركة سيكون رأس مالها 50 مليون دولار، وستكون البورصة منفتحة على البورصات كافة في البلدان العربية وباقي الأسواق العالمية. والمجال مفتوح لكل الشركات الراغبة في إدراجها، بالخصوص الشركات المقفلة، ومنها الشركات العائلية. كما أن الحد الأدنى للإدراج سيكون نحو 500 ألف دولار.

وقال وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة في بيان أصدره بهذه المناسبة أن إعلان تدشين مشروع البورصة يأتي تنفيذا للمبادرة السامية التي أطلقها جلالته خلال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في شهر يناير الماضي، والخاصة بإعلان احتضان المملكة للمشروع الجديد وتخصيص موقع ملائم لمقره الرئيس.

وأكد الوزير أن مبادرة العاهل تجسد الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة لدعم وتعزيز التعاون العربي في المجالات المالية والاقتصادية، وتعكس المكانة المرموقة للمملكة بوصفها مركزا ماليا بارزا على الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن جانبه، صرح رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين يوسف حمود بأن المشروع الجديد يمثل خطوة إيجابية؛ لتنشيط الاستثمارات العربية المشتركة ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

وأشار إلى أن البورصة العربية المشتركة ستساهم في استقطاب رؤوس الأموال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية على نحو ينعكس بصورة إيجابية على العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة كالإسكان، والنقل، واستصلاح الأراضي، والتطوير العقاري، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والسياحة، وغيرها.

كما أكد أهمية الجوانب الفنية للمشروع مثل تسهيل تداول الاستثمارات والأصول غير المنقولة من خلال تحويلها إلى وثائق إلكترونية وتمكين المستثمرين العرب والأجانب من تنفيذ عمليات المتاجرة والتسوية السريعة عن بُعد، ونوه بدور المشروع في دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد الروافد الأساسية لتخريج أجيال جديدة من رواد الأعمال المتميزين وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

وذكر المستشار العام في الشركة فوزي بهزاد أن تدشين المشروع يعتبر بداية انطلاقة مشروع الحلم لكثيرين في الوطن العربي. هذا الحلم (البورصة العربية المشتركة) الذي طالب به الكثيرون على مدار 30 عاما وأنا منهم، واليوم اقترب من أن يكون حقيقة نعيشها جميعا.

وقال إن مشروع البورصة العربية المشتركة هو المشروع الذي أقره القادة العرب في قمة الرياض يناير 2013 في سابقة تاريخية أجمع فيها القادة العرب على أن يقود القطاع الخاص مشروع للتكامل الاقتصادي العربي ممثلا في البورصة العربية المشتركة.

وأعرب بهزاد عن سعادته؛ كونه طرفا مشاركا في إنجاز هذا المشروع الطموح خدمة الوطن العربي، وتنمية لاقتصاده الذي يعتبر في أمس الحاجة إلى مد جسور التكامل الاقتصادي المشترك.

وذكر أن البورصة العربية المشتركة لن تكون منافسه للبورصات العربية، بل مكملة لها.

وأشادت الجامعة العربية بتدشين تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة، وقال الأمين العام المساعد للجامعة للشؤون الاقتصادية محمد التويجري نقدر الدعم والمساندة التي تقدمها مملكة البحرين لهذا المشروع العربي الطموح الذي أتى كمبادرة يقودها القطاع الخاص العربي ليكون جسرا اقتصاديا تنمويا يربط المصالح الاقتصادية العربية المشتركة بين الأشقاء العرب كافة.

كما تشيد الجامعة بالقائمين على هذا الصرح الاقتصادي العربي المهم ورجال الأعمال العرب وجميع مؤسسات القطاع الخاص في أرجاء الوطن العربي كافة، متمنين للجميع التوفيق والسداد ولهذا الكيان الاقتصادي العربي الوليد، والذي سيساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تأسيس مشاريع تنموية حقيقية يعود نفعها على المواطن العربي، وخلق فرص استثمارية توفر فرص عمل مناسبة للشباب العربي أينما وجد، وتساهم في حل مشكلة البطالة التي تعانيها بعض من دولنا العربية.

. .